

الذخيرة

فرع قال الولاية فيه لمن شرطه الحاكم فإن لم يول ولاه الحاكم ضبطاً لمصلحة الوقف ولا يتولاه هو بنفسه لأنه مناف للحوز قال ش و ح يجوز أن يشترطه لنفسه لأنه ماله يخرج من يده كيف يشاء فإن لم يشترط فالحاكم وقال أحمد له أن يشترطه لنفسه لأن الحوز عندهما ليس شرطاً فإن لم يشترطه قال أحمد للموقوف عليه كان عدلاً أم لا لأنه ملكه إذا كان معيناً وإلا فالحاكم والعدالة شرط في المباشر حينئذ لنا أن الحوز شرط كما تقدم والنظر لنفسه وإن شرط ذلك لنفسه في الحبس فكذلك قاله ابن القسّم وأشهب فإن جعله بيد غيره يجوز له ويجمع غلته ويدفعها للواقف يفرقها أجازة ابن عبد الحكم ومنعه ابن القاسم لبقاء تصرفه ثم يشترط في المتولى الأمانة والكفاية وتتولى العمارة والإجارة وتحصيل الربح وصرفه بعد إصلاح ما يحتاج إلى الإصلاح والبداية بالإصلاح من الربح حفظاً لأصل الوقف بل لو شرط خلاف ذلك بطل لأنه خلاف سنة الوقف ولو شرط أن إصلاح الدار على الموقوف عليه امتنع ابتداءً لأنها إجارة باجرة مجهولة فإن وقع مضى الوقف وبطل الشرط وأصلح من الغلة جمعاً بين المصالح وقال محمد يرد الوقف ما لم يقبض لفساده فرع قال ان علم بشرط الواقف في الصرف اتبع في المساواة والتفضيل وإلا صرف بالسوية لأنها الأصل وإن جهل أربابه فهو كوقف لم يعين مصرفه وقال ش وأحمد يستوي الذكر والأنثى والغني والفقير